الأكثر وضوحاً في تعبيرها عن اجماع حركة المقاومة الفلسطينية على رفض «مشروع الدولة» هي قرارات المجالس الوطنية التي عقدت دوراتها خلال تلك الحقبة، وبشكل خاص قرارات الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، خلال الفترة بين ١٠ ـ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، والتي تمّ، خلالها، اقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي أفرد مادة خاصة نصّت على: «المادة ٢١: الشعب العربي الفلسطيني، معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة من تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية وتدويلها». وتابع المجلس، في دوراته اللاحقة حتى العام ١٩٧٠، تكرار «شجب فكرة الكيان، أو الدولة الفلسطينية، في المناطق المحتلة، ونددّ بأصحابها، وتوعّدهم، وأقام الحجر الوطني عليهم»[١٨].

على الرغم من هذا الموقف المتشدّد الذي أجمعت عليه فصائل حركة المقاومة الفلسطينية ازاء «مشروع الدولة»، أظهر بعض القوى الرئيسة ضمن حركة المقاومة اهتماماً ملحوظاً بالدفاع عن الثورة الفلسطينية ضدّ تهمة الترفّع عن العمل السياسي، والانطواء داخل دائرة الرفض السلبي للمبادرات التي يطرحها الآخرون. وينطبق هذا الأمر، بشكل خاص، على قيادة «فتح» التي وضعت ثقلها داخل منظمة التحرير لفلسطينية، منذ العام ١٩٦٨، وراء محاولة اضفاء مسحة ايجابية على الموقف السياسي الفلسطيني من موضوع تسوية القضية الفلسطينية. وهكذا، فقد وقفت «فتح» وراء برنامج الدولة الديمقراطية الذي تبنّته المنظمة خلال الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة خلال الفترة بين ١ ـ ١٩٦٩/٢/٢٦، والتي نصّ البيان السياسي الصادر عنها على أن نضال الشعب الفلسطيني من أجل «تحرير وطنه والعودة اليه، انما يهدف إلى اقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين لجميع الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين ويهودا». وذكر صلاح خلف، في هذا الخصوص، ان قيادة «فتح» سعت إلى اقرار برنامج الدولة الديمقراطية خلال الدورة الرابعة للمجلس، التي عقدت خلال الفترة بين ١٠ ـ ١٧ تموز (يوليو) ١٩٦٨، والتي تمّ خلالها اقرار الميثاق الوطني الفلسطيني، الاّ ان محاولة «فتح» أخفقت آنذاك[١٩]. ويظهر المدلول السياسي لبرنامج الدولة الديموقراطية من خلال مقارنته بالتصوّر الذي تضمّنه الميثاق الوطني ازاء مستقبل الدولة الفلسطينية بعد التحرير، وبشكل خاص الموقف من اليهود القاطنين في فلسطين. فقد نصّت المادة الثانية من الميثاق على ان «اليهود الذين كانوا يقيمون، اقامة عادية، في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين»، وهو ما اعتبر، في حينه، موقفاً اكثر تصلباً ممّا جاء في الميثاق القومي الذي تبنّته المنظمة في مجلسها الوطني الأول[٢٠]. وفي مقابل هذا الموقف، كان برنامج الدولة الديموقراطية يعني، حسبما جاء في بيان النقاط السبع الذي أصدرته اللجنة المركزية لـ «فتح»، في مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، «اقامة دولة فلسطينية مستقلة وديموقراطية يتمتّع فيها كل المواطنين، بغض النظر عن دياناتهم، بحقوق متساوية»[٢١]. وفي معرض شرحها لأبعاد الموقف الجديد، كتبت جريدة «فتح»، العام ١٩٧٠، أنه في فلسطين الديمقراطية سيكون «لكل اليهود الفلسطينيين الاسرائيليين حالياً نفس الحقوق، بشرط أن يرفضوا الشوفينية الصهيونية والعنصرية، ويقبلوا بالعيش كالفلسطينيين تماماً، في فلسطين الجديدة». وأضافت الجريدة بعبارات واضحة: «ترفض الثورة المبدأ القائل ان اليهود الذين يعيشون في فلسطين قبل [العام ١٩٤٨ أو العام ١٩١٧] وحدهم يقبلون» في هذه الدولة[٢٢].

وعلى الرغم من النقاشات الصاخبة التي أثارها برنامج الدولة الديمقراطية في أوساط المقاومة الفلسطينية، فقد كرّست قرارات المجالس الوطنية المتعاقبة هذا الشعار أساساً للموقف